Espace Partenaires

فضاء الشركاء

Bulletin d'information et de communication dédié aux partenaires • N° 220• 21 Septembre 2018 • 21 شتنبر 2018 • عدد 220 نشرة إخبارية تواصلية خاصة بالشركاء•

التوجهات العامة للإصلاح التربوي، موضوع الدرس الافتتاحي للموسم التكويني 2018 - 2019، بمركز تكوين مفتشي التعليم

في إطار الأيام التواصلية التي ينظمها مركز تكوين مفتشي التعليم بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مستهل كل سنة دراسية، نظم المركز في الفترة ما بين 17 و20 شتنبر 2018، بالرباط، لقاء تم تخصيصه لاستقبال المفتشين المتدربين الجدد المسجلين تخللته عروض حول التنظيم البيداغوجي والنظام الداخلي للمركز، كما شمل تنظيم لقاءات مع أساتذة التخصص والديداكتيك انصبت على توضيح الخطوط العريضة لاستراتيجية التكوين بالمركز ومضامين مجزوءات التكوين الخاصة بمختلف المسالك.

واستكمالا لفعاليات هذه الأيام التواصلية تميز اليوم الأخير بدرس افتتاحي ألقاه الأستاذ خالد فارس، المفتش العام للشؤون التربوية بالوزارة، حول موضوع "التوجهات العامة للإصلاح التربوي"، استعرض من خلاله الملامح الكبرى التي تؤطر اختيار الإصلاح في مجال التربية والتكوين وذلك انطلاقا من أربعة محاور اعتبر أنها تشكل مركبا متكاملا ومنسجما يجب أن يؤخذ في شموليته.

وهكذا خصص المحور الأول لإبراز الأسس المكونة لمنطق وتوجهات الرؤية الاستراتيجية باعتبارها الإطار النظري المحدد للاختيارات المتعلقة بالإصلاح متمثلة في مدرسة الإنصاف والمساواة التي توفر الولوج المناسب للمتعلمة والمتعلم، ومدرسة تقوم على الجودة، ثم مدرسة تهيئ المواطن والمواطنة لأن يرتقي بقدراته الذاتية وأن يساهم في تقدم مجتمعه بما يضمن حضور هذا الأخير وتنافسيته عالميا.

أما بالنسبة للمحور الثاني حول مضامين الخطابين الملكيين الأخيرين في 29 يوليوز و20 غشت 2018، وخاصة ما تعلق منهما بموضوعي تحسين برامج الدعم والحماية الاجتماعية والملاءمة بين التكوين والتشغيل والتخفيف من البطالة وهجرة الأدمغة، فقد اعتبر الأستاذ خالد فارس أن هذه المضامين تشكل نفسا جديدا للرؤية الاستراتيجية من شأنه أن يساعد على إعطائها دينامية جديدة وأن يجعل من بعض المكونات الواردة فيها، تأخذ أبعادها الحقيقية على مستوى التفعيل حتى لا يشكل إهمالها عائقا أمام إنجاز الإصلاح.

وبخصوص محور المرتكزات العامة لمشروع قانون الإطار أشار السيد المفتش العام أن المشروع، في صيغته المعروضة على البرلمان بغرفتيه من أجل المناقشة والمصادقة، سيمكن من إضفاء حماية على الرؤية الاستراتيجية وتحصين اختياراتها الكبرى كما يضمن التزاما دائما من جانب الحكومات المتعاقبة مستقبلا بتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها تجاه الرؤية سواء من حيث اعتبارها أولوية وطنية أو من حيث ما تستلزمه من مخصصات مالية، بالإضافة إلى ما سيفرضه هذا القانون الإطار على الفاعلين المعنيين بالقطاع من التزامات تترجم على شكل دفتر تحملات وفي إطار تعاقدي واضح يحدد المهام والمسؤوليات وكذلك النتائج المنتظرة.

أما بالنسبة للمحور الرابع والأخير فقد خصصه الأستاذ فارس للحديث عن آليات التنزيل والأجرأة وبالتحديد الشق المتعلق بالمهام الموكولة لقطاع التربية الوطنية من أجل تنزيل الإصلاح وتفعيله ميدانيا.

وتطرق في هذا المحور بشكل مجمل لكل من مجالات تدخل الوزارة ومجالات تدخل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، بالإضافة إلى نظام وآليات التنزيل والتتبع والتقييم.

وقد تلى هذا الدرس الافتتاحي بأسئلة واستفسارات قدمها المفتشون المتدربون حول بعض القضايا التي تهم المدرسة المغربية والمنظومة التربوية بشكل عام، كما عبروا بالمناسبة تثمينهم لهذا العرف الأكاديمي الذي دأب عليه المركز منوهين بمحتوى المحاضرة وبالمعلومات القيمة والمفيدة التي تضمنتها.

للإشارة حضر هذا اللقاء المفتش العام للشؤون الإدارية السيد الحسين قوضاض، ومدير مركز تكوين مفتشي التعليم السيد محمد أمطاط، كما حضره مفتشون وأساتذة من هيأة التدريس بالمركز■